



الملف المصري

دورية شهرية عن السياسة والأجتماع فى مصر

◆ العدد 22 - يونيو 2016 ◆

مدير المركز
ضياء رشوان

رئيس مجلس الإدارة
أحمد السيد النجار

مدير التحرير
د. إيمان رجب

رئيس التحرير
د. دينا شحاتة

المستشار الفنى

السيد عزمى

الإخراج الفنى

مصطفى علوان

الآراء الواردة فى هذا الملف تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

المحتويات

رانيا علاء الدين السباعي

العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي

تظل مصر أحد أهم دول المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي والتي يحرص على ضمان تعاونها في ملفات رئيسية بالنسبة للاتحاد تشمل العلاقات الأوروبية مع المنطقة العربية. ويعد الملف الاقتصادي محوراً شديداً الأهمية في العلاقات المصرية-الأوروبية حيث تظل الجماعة الأوروبية ومن بعدها الاتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين والمانحين الدوليين لمصر منذ السبعينات وحتى وقتنا الحالي.

5

د. أيمن زهري

ملف الهجرة في العلاقات المصرية-الأوروبية

أصبحت مصر دولة مرسله للمهاجرين منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، ويقدر عدد المصريين يمثل المصريون في أوروبا أقل من 15% من المصريين في الخارج بما يعادل حوالي 900 ألف مهاجر، إلا أن نسبة كبيرة من المهاجرين المصريين الذين قصدوا أوروبا عبروا الحدود الأوروبية بطريقة غير نظامية، على الرغم من أن عدد المهاجرين المصريين غير النظاميين إلى أوروبا لا يمثل ظاهرة إحصائية مقلقة، إلا أن ما تشهده أوروبا الآن من تدفقات هجرية مختلطة وتفاقم الأزمة السورية أدى إلى تفاقم الهواجس الخاصة بالهجرة، ليس فقط لدى صانع السياسة الأوروبي بل أيضاً لدى رجل الشارع في معظم البلدان الأوروبية.

16

محمد العربي

الأمن والإرهاب في علاقات مصر وأوروبا

مثلت أحداث 3 يوليو 2013 بداية مرحلة من العلاقات المرتبكة أمنياً واستراتيجياً بين مصر والاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك عوامل أخرى أبقت العلاقات الأمنية بين الطرفين على قوتها وتمثلت في محورية الدور المصري في فرض الاستقرار الأمني في منطقة جنوب المتوسط والتعامل مع أزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية، لكونها في قلب شبكة الحركات الإرهابية الممتدة من العراق وسوريا حتى ليبيا والصحراء الكبرى، ومن هنا تمثل مصر بالنسبة للاتحاد الأوروبي شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه في ظل تفاقم أزمات اللجوء وتجربها.

23

د. زياد عقل

التعارض بين المبادئ والمصالح في العلاقات المصرية-الأوروبية

عمل الاتحاد الأوروبي منذ توقيع معاهدة لشبونة ودخولها حيز التنفيذ، على ترجمة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أفعال في سياق علاقاته الخارجية مع الدول، واستخدم في ذلك أدوات متعددة كتمويل منظمات المجتمع المدني التي تسعى لنشر مبادئ وثقافة حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية، أو ممارسة الضغوط السياسية في المحافل الدولية والإقليمية على الدول والأنظمة السياسية التي لا تحترم حقوق الإنسان، أو من خلال إرسال بعثات مراقبة للفعاليات الديمقراطية كالانتخابات والاستفتاءات في دول متعددة، لذا كانت ملفات حقوق الإنسان والحريات ومنظمات المجتمع المدني أحد الأبعاد المؤثرة في مجمل تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع مصر في الخمس سنوات الأخيرة.

27

د. معتز الفجيري

الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان في مصر: تطور السياسات وحدود الدور

تحتل حقوق الإنسان مساحة هامة في قانون ومعايير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتناول الاتحاد الأوروبي لمسائل حقوق الإنسان مع الجانب المصري يستند إلى أسس معيارية ومؤسسية بعضها يخص الاتحاد الأوروبي كمؤسسة إقليمية، والآخر يتعلق بأطر العلاقات الثنائية بين الطرفين، قبل بها الجانب المصري منذ انضمامه لمسار عملية برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية، وانخراطه في سياسة الجوار الأوروبية.

31

د. ريهام باهي

التوافق والتباين في المواقف بين مصر والاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط

جاء مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في ظل رغبة الاتحاد الأوروبي في لعب دور مهم وفعال في إطار النظام العالمي الجديد، على أسس للتعاون مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ولكن سرعان ما تحولت اعتبارات الشراكة والجوار إلى اعتبارات الاعتماد الأمني المتبادل كإطار للعلاقات الأوروبية المتوسطية نظراً لما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تغيرات وأزمات عديدة منها صراعات إقليمية وطائفية وحروب أهلية وترد في الأوضاع الأمنية. وبحكم الجوار والتقارب الجغرافي تأثرت أوروبا بشده بحالة عدم الاستقرار والأزمات في الشرق الأوسط في شكل لاجئين وهجرة غير شرعية وإرهاب في باريس وبروكسل.

36

منال لطفي

الإخوان والغرب... خمس أسئلة مفتوحة

لم يكن للدول الغربية موقفاً واضحاً مما حدث في مصر خلال الأعوام الخمسة الماضية، بدءاً من توصيف أحداث 25 يناير 2011، إلى توصيف أحداث 30 يونيو 2013، ينبع التباس وصعوبة التوصيف من أن أي موقف للدول الغربية قائم في جزء منه على مصالح حيوية براجماتية في المنطقة العربية تريد الحفاظ عليها، وفي جزء آخر على مبادئ جوهرية على رأسها الالتزام بالديمقراطية وحكم القانون.

40

* شارك في تحرير هذا العدد الأستاذ مصطفى كمال، وله جزيل الشكر والتقدير.

ملف الهجرة في العلاقات المصرية-الأوروبية

د. أيمن زهرى

خبير السكان ودراسات الهجرة

تقديم:

المصرى-الأوروبى فى مجال الهجرة، ثم ننتهى إلى عرض التجربة المصرية-الإيطالية فى مجال الهجرة كنموذج للتعاون الثنائى فى هذا المجال.

أولاً: محددات/أسباب الهجرة المصرية:

تتعدد أسباب الهجرة المصرية بين أسباب مرتبطة بالمحددات الدافعة للهجرة من مصر والمحددات الجاذبة للهجرة فى الدول المستقبلية، بالإضافة إلى دور شبكات الهجرة المصرية فى تيسير الهجرة. ويمكننا تقسيم عوامل الهجرة فى الحالة المصرية إلى ثلاثة مجموعات من العوامل على النحو التالى:

1 - العوامل الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادى العامل الأهم فى حركة الهجرة المصرية؛ إذ أن النمو المتزايد للسكان فى مصر منذ الحرب العالمية الثانية قد خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثلت فى معدلات البطالة المرتفعة، والتشغيل المنقوص، وانخفاض الأجور والدخول، وانخفاض العائد على التعليم، وتزايد نسبة الفقر، والاستجابات غير الملائمة (أحياناً) للسياسات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة تلك المشكلات، وهى أصبحت ولا تزال عوامل «دافعة» للهجرة. من ناحية أخرى، فإن المنافسة التى تواجهها العمالة المصرية فى أسواق عملها التقليدية فى بلدان الخليج من قِبَل العمالة الآسيوية الرخيصة أدى بالمصريين للبحث عن أسواق عمل جديدة كان من بينها دول جنوب أوروبا.

2 - العوامل السياسية:

يتمثل العامل الثانى فى الظروف السياسية سواء فى دول المنشأ (مصر) أو دول المقصد. فقوانين الهجرة فى مصر وسياسات الدخول فى الدول المستقبلية للمهاجرين قد لعبت بالفعل دوراً رئيسياً فى توجيه تيارات الهجرة،

الهجرة الدولية هى انتقال الأفراد من خارج حدود الدولة المقيمين فيها بغرض الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة (المؤقتة). وكانت مصر طوال تاريخها، دولة مستقبلية للهجرة ودولة عبور، إلا أنه منذ منتصف سبعينات القرن العشرين أصبحت مصر دولة مرسلة للمهاجرين، عادة من أجل العمل. يقدر عدد المصريين فى الخارج بحوالى سبعة ملايين، ويتواجد أكثر من 70% منهم فى بلدان الخليج العربى وبعض البلدان العربية الأخرى، بينما يمثل المصريون فى غير الدول العربية حوالى 30% من المصريين فى الخارج.

يمثل المصريون فى أوروبا أقل من 15% من المصريين فى الخارج بما يعادل حوالى 900 ألف مهاجر، إلا أن نسبة كبيرة من المهاجرين المصريين الذين قصدوا أوروبا خلال العقدين الماضيين عبروا الحدود الأوروبية بطريقة غير نظامية. على الرغم من أن عدد المهاجرين المصريين غير النظاميين إلى أوروبا مقارنة بمخزون الهجرة غير النظامية فى أوروبا لا يمثل ظاهرة إحصائية مقلقة، إلا أن ما تشهده أوروبا الآن من تدفقات هجرية مختلطة وتفاقم الأزمة السورية الذى أدى إلى دخول قرابة مليون لاجئ ومهاجر غير نظامى لدول الاتحاد الأوروبى خلال عام 2015 أدى إلى تفاقم الهواجس الخاصة بالهجرة، ليس فقط لدى صانع السياسة الأوروبى بل أيضاً لدى رجل الشارع فى معظم البلدان الأوروبية.

نستعرض فى هذه الورقة القصيرة محددات الهجرة المصرية وتقدير حجم الهجرة المصرية فى أوروبا والسياسة الوطنية للهجرة، وكذلك الإطار المؤسسى للهجرة والتحديات/المشكلات الرئيسية التى تواجه المصريين فى أوروبا، ثم بعد ذلك نستعرض سياسات الاتحاد الأوروبى فى مجال الهجرة، وصولاً إلى التعاون

استبعاد الحاصلين على جنسيات دول الإقامة بينما تصر دول المنشأ على اعتبارهم مهاجرين طالما ظلوا حاملين لجنسيتهم الأصلية. يبين الجدول رقم (1) أدناه تقدير أعداد المصريين في بلدان أوروبا طبقاً لبلد الإقامة وفق تقديرات وزارة الخارجية لعام 2009، حيث يقدر عدد المصريين في أوروبا بحوالي 883 ألف مصري يمثلون حوالي 14 % من إجمالي المصريين بالخارج.

تأتى المملكة المتحدة في المرتبة الأولى من حيث عدد المصريين المقيمين بها حيث يقدر عدد المصريين هناك بحوالي 250 ألف يمثلون 28.3 % من إجمالي المصريين في أوروبا، بينما تحل إيطاليا في المرتبة الثانية حيث يقدر عدد المصريين بها بحوالي 190 ألف، يليها فرنسا (160 ألف)، أستراليا (106 ألف)، اليونان (80 ألف)، بالإضافة إلى بعض البلدان الأخرى مثل ألمانيا وهولندا والنمسا وسويسرا. ويمكن ملاحظة، أنه مع التدفقات الهجرة نحو أوروبا خلال الفترة السابقة أن هجرة المصريين لغير الدول العربية لم تعد تمثل في مجملها هجرة استيطانية كما كان الحال فيما مضى، ولكنها أصبحت خليطاً بين الهجرة الاستيطانية وهجرة العمل خاصة بالنسبة للموجات الحديثة من الهجرة المصرية لبلدان مثل إيطاليا وفرنسا. ويمكن القول بكثير من التأكد أن نسبة كبيرة من الهجرات الحديثة لأوروبا تمثل إعادة إنتاج لنمط الهجرة المصرية لبلدان الخليج؛ هجرة يغلب عليها الطابع الذكوري مدفوعة بعوامل اقتصادية مثل البطالة وضعف الأجور في مصر لتحقيق وفورات مالية يمكن أن تلبى طموحات المهاجرين عند العودة.

حيث شهدت مصر موجة كبيرة من الهجرة من أجل العمل في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي نتيجة رفع القيود عن الهجرة. وقد تبين جلياً أثر العوامل السياسية كمحدد للهجرة أثناء الحرب العراقية-الإيرانية التي أدت إلى حدوث تيار هجرة قوى من مصر للعراق لسد العجز في سوق العمل العراقي نتيجة لتجنيد الغالبية العظمى من الشباب العراقيين في تلك الحرب. كما شهدت مصر هجرة عائدة إبان حربى الخليج الأولى والثانية. أضف إلى ذلك عودة نسبة كبيرة من العمالة المصرية في ليبيا بعد التغييرات السياسية التي شهدتها ليبيا في فبراير 2011.

3 - العوامل الاجتماعية (شبكات الهجرة):

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في الهجرة، مثل المساعدة التي قد يحصل عليها المهاجرون من أقاربهم وأصدقائهم الذين سبقوهم بالهجرة. وتلعب شبكات الهجرة دوراً هاماً في تيسير تدفقات الهجرة والمحافظة على ثبات تلك التدفقات. بتوجه شريحة من المصريين للهجرة إلى أوروبا، ازداد دور شبكات الهجرة في تيسير تدفق المهاجرين المصريين لتلك البلدان نظراً لتركز الهجرة في بعض القرى والمحافظات وارتباطها المباشر ببلدان المقصد.

ثانياً: تقدير حجم الهجرة المصرية في أوروبا:

تختلف تقديرات المصريين في أوروبا اختلافاً كبيراً طبقاً لتقديرات الدول المستقبلية والتقديرات المصرية. ويعزى هذا الاختلاف لطريقة حساب أعداد المهاجرين، حيث تميل تقديرات دول الاستقبال (دول الإقامة الحالية) إلى

جدول رقم (1)
المصريون في أوروبا طبقاً لبلد الإقامة

الدولة	العدد	النسبة المئوية
المملكة المتحدة	250,000	28.3
إيطاليا	190,000	21.5
فرنسا	160,000	18.1
أستراليا	106,000	12.0
اليونان	80,000	9.1
ألمانيا	30,000	3.4
هولندا	30,000	3.4
النمسا	25,000	2.8
سويسرا	12,000	1.4
الإجمالي	883,000	100.0

* تقديرات وزارة الخارجية لعام 2009.

ثالثاً: السياسة الوطنية للهجرة:

أكدت المادة 62 في الدستور المصري على أن حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة، وأنه لا يجوز إبعاد أي مواطن عن إقليم الدولة، ولا منعه من العودة إليه، كما أكدت المادة 88 على التزام الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحررياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن.

تضمن الدستور المصري الجديد (2014) مادة تلزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحررياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن (المادة رقم 88). ولكن على الرغم من اهتمام الدستور المصري الجديد/المعدل بالمصريين في الخارج، إلا أنه يلاحظ أنه لا توجد وثيقة رسمية معلنه، بخلاف قانون الهجرة رقم 111 لسنة 1983 تلخص رؤية الحكومة المصرية حول الهجرة، وعلى الرغم من عدم وجود إستراتيجية رسمية أو خطة عمل رسمية حول سياسة الهجرة في مصر، إلا أن تقييم السياسات الحكومية والخطابات العامة لصُناع السياسات في مناسبات مختلفة يبين لنا خمس ركائز أو محاور لسياسة الهجرة المصرية هي:

- 1 - تشجيع هجرة العمالة لضمان التوازن في سوق العمل المحلية وخفض معدلات البطالة؛
- 2 - تعظيم الفوائد الاقتصادية من الهجرة وزيادة تحويلات المهاجرين؛
- 3 - محاربة الهجرة غير الشرعية؛
- 4 - ضمان حقوق العمالة المهاجرة؛
- 5 - الوفاء باحتياجات العمل في الدول الصديقة المستقبلية للعمالة المصرية.

رابعاً: الإطار المؤسسي للهجرة المصرية:

تتعدد الجهات المرتبطة بالهجرة المصرية إلى المدى الذي يمكن من خلاله اعتبار كافة الوزارات المصرية ذات علاقة بموضوع الهجرة من جانب أو آخر، إلا أن الوزارات المباشرة الفاعلة في هذا المجال هي وزارات الخارجية والداخلية والتضامن الاجتماعي والقوى العاملة وشئون الهجرة والمصريين في الخارج وبعض الجهات الأخرى. ونقدم فيما يلي عرضاً لأهم أنشطة تلك الجهات في مجال الهجرة والمصريين بالخارج.

1. وزارة القوى العاملة:

تعد وزارة القوى العاملة الواجهة الرئيسية التي تتعامل من خلالها الدولة المصرية في موضوع هجرة العمل بصفة خاصة. تضطلع إدارة التمثيل الخارجي بوزارة القوى العاملة بوظائف التمثيل الخارجي من خلال المستشارين والملحقين العماليين. كما يقع ضمن اختصاص إدارة التشغيل الخارجي بالوزارة كافة المهام المرتبطة بهجرة العمل مثل إصدار وتجديد تراخيص مكاتب توظيف العمالة المصرية في الخارج واعتماد عقود العمل بالخارج والتوفيق بين العرض والطلب الخارجي للعمالة المصرية.

2. وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج:

يتمثل دور وزارة الدولة لشئون الهجرة في توفير الرعاية اللازمة للمصريين في الخارج، والاستفادة من طاقاتهم العلمية للمساهمة في عملية التنمية في مصر. وتسعى الوزارة لتحقيق الأهداف التالية من خلال عملها:

أ - وضع الخطط والسياسات التنفيذية لتشجيع المصريين على الهجرة وتوفير فرص نجاحها، إيماناً بأن الهجرة ظاهرة طبيعية ومستمرة.

ب - تقديم الرعاية إلى المصريين في الخارج وتشجيعهم على تشكيل التجمعات والاتحادات والنوادي، مع الاهتمام بالجيل الثاني والثالث ودعم علاقات الترابط والانتماء بينهم وبين الوطن الأم.

ج - تعظيم الاستفادة من الطاقات المصرية في الخارج، سواء على مستويات نقل المعرفة العلمية والبحثية أو المساهمة بمدخراتهم في خطط التنمية المصرية ودعم القدرات المصرية العامة في الداخل والخارج على السواء.

د - إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن المصريين في الخارج وأسواق الهجرة والقوانين المنظمة للهجرة في دول المهجر.

وتعتمد هذه الأهداف على حصر وتصنيف المهاجرين المصريين وبناء قاعدة معلوماتية متكاملة تمكن من وضع وتنفيذ الخطط والسياسات للوصول إلى الهدف النهائي وخدمة المصريين بالخارج.

3. اللجنة العليا للهجرة:

نصت المادة الرابعة من قانون الهجرة رقم 111 لعام 1983 على أن تشكل لجنة عليا للهجرة برئاسة الوزير المختص بشئون الهجرة، وتضم عضويتها ممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية بالهجرة. كما نص قانون

بإصدار وتجديد تصاريح العمل للمصريين لدى أى جهة أجنبية. كما تتولى الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة ملف مكافحة الهجرة غير النظامية وملاحقة المهربين وسماسة الهجرة.

خامساً: التحديات/المشكلات الرئيسية التي تواجه المصريين في أوروبا:

يمكن نظرياً تقسيم المصريين في أوروبا إلى مجموعتين غير متجانستين ينخفض مستوى التواصل بينهما بمرور الوقت. المجموعة الأولى تتمثل في المهاجرين النظاميين الذين هاجروا إلى أوروبا خلال العقود الستة الماضية والذين اندمجوا إلى حد كبير في مجتمعات المهجر، هم وأبنائهم وأحفادهم (الجيل الثانى والثالث من المهاجرين المصريين). تتمثل قضايا تلك المجموعة في ضعف تواصل الحكومة المصرية معهم بما يؤدي إلى ضعف العلاقة بينهم وبين الوطن الأم بما يؤدي إلى ضعف العلاقة الإيجابية بين الهجرة والتنمية وعدم قدرة الحكومة المصرية على الاستفادة من تلك الكفاءات في دعم جهود التنمية في مصر، خاصة أن بين أعضاء هذه المجموعة ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح هجرة العقول أو هجرة الكفاءات.

المجموعة الثانية من المصريين ظهرت في المجال الأوروبى نتيجة للهجرة غير النظامية التي استمرت وتسارعت وتيرتها خلال العقدين الماضيين نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر، والتي أدت إلى لجوء بعض الشباب المصرى للهجرة غير النظامية لدول أوروبا. وقد أدت الهجرة غير النظامية إلى العديد من المشكلات التي نعرض بعضها كالتالى:

- تعرض العديد من الشباب للنصب والاحتيال من خلال عصابات تهريب المهاجرين.
- تعرض الشباب المصرى للغرق في رحلة الهجرة من خلال اختراق البحر المتوسط بوسائل بدائية.
- تعرض المصريين للاحتجاز والترحيل من قبل السلطات الأوروبية.
- الإقامة غير الشرعية والتعرض للملاحقة القانونية في بلدان أوروبا.
- العمل بصفة غير شرعية في سوق العمل الأوروبى بأقل من الحد الأدنى للأجر في أسواق العمل الأوروبية والعمل لساعات طويلة بدون حماية وبدون تغطية تأمينية.
- أضف إلى ذلك عدم توافر بيانات دقيقة، ليس فقط حول الهجرة غير النظامية، ولكن أيضاً حول العمالة المصرية

الهجرة رقم 111 لعام 1983 في مادته الخامسة على اختصاصات اللجنة العليا للهجرة كالتالى:

أ - دراسة إنشاء مراكز متخصصة لتدريب الراغبين في الهجرة.

ب - دراسة تنظيم دورات متخصصة لتأهيل الراغبين في الهجرة على أن يصدر قرار من الوزير المختص بشئون الهجرة بتنظيم وتحديد هذه الدورات.

ج - العمل على توفير احتياجات المصريين المقيمين في الخارج من مواد ثقافية وإعلامية وقومية تحفظ صلاتهم بالوطن الأم وتوفير وسائل نشر اللغة العربية بين أبنائهم ودعم الجهود التي تقوم بها الجهات الدينية المصرية لتعميق التراث الروحي المصرى بين المصريين في الخارج.

د - اقتراح التيسيرات التي تمنح للمهاجرين في الخارج سواء قبل سفرهم أو خلال فترة تواجدهم بالخارج أو عند عودتهم إلى الوطن بصورة دائمة أو مؤقتة.

4. وزارة الخارجية:

تتواصل وزارة الخارجية المصرية مع المصريين في الخارج من خلال البعثات الدبلوماسية المصرية، وتنتشر القنصليات المصرية في العديد من بلدان العالم لتقديم خدماتها للمصريين أثناء تواجدهم خارج أرض الوطن. وتشمل هذه الخدمات إصدار الأوراق والمستندات التي يطلبها المصريون في الخارج مثل شهادات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق وجوازات السفر والتوكيلات وتجديد تصاريح العمل وغيرها. وتنوب القنصليات في هذه المهام عن الجهات المصرية المصدرة لتلك الأوراق في مصر مثل وزارات العدل والداخلية وغيرها. وتتولى الأقسام القنصلية في السفارات المصرية تقديم تلك الخدمات في عواصم الدول. تقوم وزارة الخارجية أيضاً بتوعية المواطنين الراغبين في السفر قبل مغادرتهم مصر من خلال وحدة إرشادات ما قبل السفر.

5. وزارة الداخلية:

تتولى مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية مهمة إصدار جوازات السفر وإدارة مكاتب الجوازات بمراكز العبور البرية والبحرية والجوية لمصر وتقوم بالتالى بجمع البيانات الخاصة بالدخول والخروج من مصر من خلال بطاقات المغادرة والوصول بالإضافة إلى خدمات الأجانب الخاصة بتصاريح الإقامة وكذلك طلبات الهجرة والجنسية وإصدار شهادات التحركات عبر الحدود. كما تقوم الإدارة العامة لتصاريح العمل

والمشاريع والدعم المقدم للبلدان خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني. وجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قد خصص أكثر من مليار يورو لأكثر من 400 مشروع حول الهجرة خلال الفترة 2004-2013. مثلت دول جنوب المتوسط ودول أفريقيا جنوب الصحراء أهم المستفيدين من تلك المشاريع.

تواجه دول الاتحاد الأوروبي العديد من المشكلات المرتبطة بالهجرة واللجوء والتي بلغت ذروتها مع موجات اللجوء الكثيفة للسوريين والتي ارتفعت وتيرتها عام 2015 بسبب الصراع المفتوح في سورية والتي أدت بالاتحاد الأوروبي إلى توقيع الاتفاق الأوروبي-التركي بشأن إعادة اللاجئين والذي تم توقيعه في مارس عام 2016 والذي وجه بانتقادات دولية كبيرة. بعيداً عن هذا الاتفاق، أو ربما في قلبه، يواجه الاتحاد الأوروبي عدة إشكاليات في التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء ربما من أهمها تحول قضايا الهجرة من المنظور الاقتصادي للمنظور الأمني وهو ما حدا بالاتحاد الأوروبي إلى التعامل مع قضايا الهجرة من منظور أمني من خلال دعم أنشطة حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي FRONTEX وكذلك مساعدة الدول خارج الاتحاد الأوروبي على مراقبة السواحل وتقديم الدعم اللوجستي لتلك الدول لإحباط محاولات الهجرة غير النظامية عن طريق البحر والبر.

وتتمثل الإشكالية الأخرى التي تواجه الاتحاد الأوروبي في تزايد وتيرة الهجرة في السنوات التي تلت الحراك السياسي في دول الجنوب والمعروف اصطلاحاً بثورات الربيع العربي، وفشل العديد من الدول في تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالتعاون في مجال الهجرة ومكافحة الهجرة غير النظامية وربما تمثل الحالة الليبية نموذجاً كاشفاً لانهايار تلك الترتيبات.

سابعاً: التعاون المصري-الأوروبي في مجال الهجرة:

تمثل اتفاقية الشراكة الأوروبية-المصرية الإطار الحاكم للعلاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي. دخلت اتفاقية الشراكة الأوروبية-المصرية حيز النفاذ اعتباراً من شهر يوليو 2004 بعد موافقة البرلمان المصري عليها. وتتمثل أهداف الاتفاقية كما ورد في مادتها الأولى في الأهداف التالية:

في أوروبا التي استطاعت توفيق أوضاعها خلال السنوات السابقة، وكذلك حول من يدخلون بتأشيرات قانونية ويمددون إقامتهم بعد انتهاء تاريخ التأشيرات الممنوحة لهم.

سادساً: سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة:

تهدف السياسات الأوروبية المتعلقة بالهجرة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (1) التحكم بشكل جيد في الهجرة النظامية لدول الاتحاد الأوروبي من خلال وضع معايير واضحة لإجراءات الدخول للاتحاد الأوروبي ومكافحة الهجرة غير النظامية وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، و(2) تحسين تدابير الاندماج الخاصة بالمهاجرين للاتحاد الأوروبي ولم شمل الأسر، بالإضافة إلى (3) تعزيز التعاون والشراكة مع البلدان المرسله للمهاجرين. وقد أبرمت دول الاتحاد الأوروبي العديد من الاتفاقيات مع بعضها البعض منذ بدء تأسيس الاتحاد الأوروبي بدءاً من معاهدة ماستريخت عام 1992 حتى وقتنا هذا. أضف إلى ذلك العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والشراكات بين الاتحاد الأوروبي والدول المحيطة به في الشرق والجنوب والتي لا يتسع المجال هنا لذكرها بالتفصيل.

في سبيل ذلك يتبنى الاتحاد الأوروبي ما يعرف بالنهج العالمي للهجرة Global Approach to Migration and Mobility الذي تم اعتماده عام 2005 والذي يهدف لإدارة فعالة للهجرة من خلال الشراكة الوثيقة مع الدول المرسله للمهاجرين وكذلك دول العبور التي من خلالها يتدفق المهاجرون من أجل الوصول لدول الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان بشكل عام، يسعى النهج العالمي للهجرة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

1. إدارة أفضل للهجرة النظامية.
2. منع ومكافحة الهجرة غير النظامية والقضاء على الاتجار في البشر.
3. تعظيم الأثر الإنمائي للهجرة والتنقل.

4. تعزيز الحماية الدولية للمهاجرين وتعزيز البعد الخارجى للجوء.

يقوم الاتحاد الأوروبي بتطبيق النهج العالمي للهجرة من خلال العديد من الوسائل المتمثلة في الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف والقوانين ذات العلاقة والدعم الفني وبناء القدرات بالإضافة إلى البرامج

- توفير إطار ملائم لحوار سياسى، يتيح تنمية علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين.
- تهيئة الظروف للتحرير المطرد للتجارة فى السلع والخدمات، ورؤوس الأموال.
- تدعيم تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.
- المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.
- تشجيع التعاون الإقليمى من أجل ترسيخ التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى.
- تنمية التعاون فى المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

بمراجعة نص اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى يمكننا أن نلاحظ أن كلمة «هجرة» قد ورد ذكرها فى الاتفاقية فى المواد 63 و68 و70 و72 من بنود الاتفاقية. يمكننا أيضاً ملاحظة أن كلمة «هجرة» ورد ذكرها فى المواد الأربع المشار إليها للإشارة تحديداً للهجرة غير الشرعية (غير النظامية). وعليه يمكن القول بأن الهجرة فى الاتفاقية مرتبطة بالأساس بالهجرة غير الشرعية (غير النظامية) بشكل حصري وليس للإشارة للهجرة بشكل عام بنوعها الهجرة النظامية وغير النظامية.

ثامناً: الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى: إيطاليا نموذجاً:

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبى تتعاون مصر مع الاتحاد من خلال التعاون الأمنى فى مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، حيث يقدم الاتحاد الأوروبى دعماً لوجستياً محدوداً لمصر لحماية شواطئها على البحر المتوسط من اختراقات سماسرة الهجرة غير النظامية. تتعاون مصر أيضاً بشكل منتظم مع الاتحاد الأوروبى فى العديد من المشاريع والبرامج الإقليمية التى ينفذها الاتحاد والتى من بينها مشروع يوروميد حول الهجرة EUROMED Migration والذى يتضمن أربعة محاور هى تشريعات الهجرة وهجرة العمل ومكافحة الهجرة غير النظامية والهجرة والتنمية. وشاركت مصر أيضاً فى مشروع يوروستات EUROSTAT حول إحصاءات الهجرة والذى تم من خلاله تنفيذ مسح شامل حول الهجرة الدولية فى مصر عام 2013 بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبعض الجهات الدولية الأخرى المعنية.

على صعيد آخر، شاركت مصر فى تأسيس ما يعرف بالاتحاد من أجل المتوسط عام 2008. الاتحاد من أجل المتوسط هو هيئة تضم الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى إضافة إلى الدول المطلة على البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا. يهدف الاتحاد إلى إقامة مشروعات تنموية بشأن البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه. أطلق هذا المشروع بهدف إعادة تفعيل مبادرة برشلونة التى انطلقت فى 1995 والتى ضمت المغرب والجزائر وتونس ومصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ولبنان وسوريا وتركيا والاتحاد الأوروبى. على الرغم من أن الاتحاد من أجل المتوسط يهدف إلى تحقيق أهداف تنموية فى مجالات البيئة والتعليم والاقتصاد، إلا أنه يمكن القول أن هذا التعاون يهدف بالأساس إلى التعامل مع الدوافع الكامنة وراء انطلاق تيارات الهجرة غير النظامية من بلدان الجنوب.

شاركت مصر أيضاً فى أنشطة مشروع «الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط» والذى قام بتنفيذه المركز الدولى لدعم سياسات الهجرة ICMPD خلال الفترة من 2002 إلى 2007 لدعم الحوار بين الحكومات حول قضايا الهجرة فى المنطقة المتوسطية. وقد تم من خلال المشروع وضع خريطة تفاعلية حول خطط الهجرة غير النظامية وتدفقاتها فى أفريقيا والمنطقة المتوسطية باسم الخريطة التفاعلية الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسط بهدف المساعدة فى تبادل المعلومات بين الدول المشاركة فيما يخص أنشطة الهجرة غير النظامية.

فيما يخص مكافحة الهجرة غير النظامية وتشجيع الهجرة النظامية، قامت الحكومة الإيطالية بتمويل مشروع

المصدرة للهجرة غير النظامية، بغرض تدريب الطلاب على صناعة الفندقية طبقاً للمناهج الإيطالية مع اعتماد اللغة الإيطالية في التدريس بالمدرسة لتأهيل الخريجين للعمل في السوق المحلي، حيث تمثل السياحة الإيطالية في مصر نسبة هامة من السياحة الدولية، وكذلك تأهيلهم للعمل في السوق الإيطالي.

خاتمة:

بينما تمثل الهجرة هاجساً في عقل صانع السياسة ورجل الشارع الأوروبي، تمثل الهجرة فرصة سانحة للمساهمة في التخفيف من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها مصر حالياً. فالهجرة بالنسبة لمصر تعنى تخفيف العبء على سوق العمل الداخلى وتقليل معدلات البطالة والاستفادة من تحويلات المهاجرين. على الناحية الأخرى من المتوسط، ترى أوروبا أن الهجرة بوضعها الحالى، تمثل خطراً كبيراً، ليس فقط على دولة الرفاه الأوروبية، ولكن أيضاً تمثل الهجرة خطراً أمنياً في ظل تنامي تيارات الهجرة غير النظامية. أضف إلى ذلك، تمثل الهجرة بالنسبة للجانب الأوروبي مشكلة اقتصادية تتمثل في التعامل مع قضايا اللاجئين ومشكلات تقاسم أعباء استضافتهم. ليس ذلك فحسب، بل إن التعامل مع قضايا الهجرة غير النظامية واللاجئين يمثل اختباراً عملياً للمبادئ الأوروبية المرتبطة بحقوق الإنسان.

على الرغم من أن التدفقات الهجرة من مصر باتجاه أوروبا مازالت ضعيفة مقارنة بآماكن انطلاق أخرى نحو دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن السياسة الأوروبية في التعامل مع تلك القضايا مع الحكومة المصرية تعد ناجحة إلى حد بعيد، ربما لاستمرار تماسك مؤسسات الدولة المصرية بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي، إلا أن لدى مصر فرصة أكبر لتعزيز التعاون مع الجانب الأوروبي في هذا المجال وتحقيق منافع متبادلة لكلا الجانبين، المصرى والأوروبى.

نظام معلومات الهجرة المتكامل (IMIS) الذى تم تطبيقه خلال الفترة 2003-2010 وذلك لإحداث منصة تكنولوجية تسمح بالتوفيق بين العرض والطلب فيما يخص هجرة المصريين لإيطاليا. وقد تم من خلال هذا المشروع تحديث البنية التحتية التكنولوجية لقطاع شؤون الهجرة والمصريين في الخارج. كما قامت الحكومة الإيطالية عامى 2005 و2006 بتنفيذ مشروع الحملة الإعلامية عن الهجرة (IDOM) للتوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية.

انطلاقاً من مرجعية اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى، وقعت مصر وإيطاليا اتفاقية هامة عام 2007 بشأن إعادة التوطين بين البلدين من أجل مكافحة الهجرة غير النظامية والتي تنص مادتها الثانية على أن «يعمل أى من الطرفين المتعاقدين- بناء على طلب كتابى من الطرف المتعاقد الآخر- على إعادة توطين مواطنيه الذين لا تتوافر في حقهم الشروط المنصوص عليها في قانون الهجرة السارى في أى من الدولتين.» بالإضافة إلى ذلك، أكد اتفاق تعاون شرطى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا الموقع في القاهرة بتاريخ 18 يونيو 2000 إلى تبادل المعلومات الميدانية حول الأنشطة غير المشروعة بين الدولتين فيما يخص الهجرة غير النظامية.

فيما يخص التعاون الإنمائى في مجال معالجة الأسباب الدافعة للهجرة، قامت الحكومة الإيطالية بتمويل العديد من المشاريع الرامية إلى إعادة تأهيل العمالة الوطنية من أجل توفير فرص عمل في الداخل والخارج للحد من الهجرة غير النظامية وتأهيلهم للعمل في الخارج من خلال الهجرة النظامية. شملت هذه الأنشطة برامج للتدريب على الحرف المطلوبة في سوق العمل المصرى وسوق العمل الإيطالي. ربما يكون من أهم هذه الأنشطة إنشاء وتجهيز مدرسة فندقية بمحافظة الفيوم، وهى من المحافظات